

Distr.: General
18 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البنود 35 (أ) و 38 و 66 و 111 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة: منع نشوب النزاعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
بناء السلام والحفاظ على السلام
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان 18 نيسان/أبريل 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه رسالتين متطابقتين مؤرختين
18 نيسان/أبريل 2022 موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من وزير الخارجية والمغتربين في
الجمهورية العربية السورية، فيصل المقداد (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البنود 35 (أ) و 38 و 66 و 111 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بسام صباغ

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 18 نيسان/أبريل 2022 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالتان متطابقتان موجّهتان من وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن

لم تحظ قضية تدمير مدينة الرقة وقتل الآلاف من مواطنيها الأبرياء على يد ما يسمى "قوات التحالف الدولي" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام الدولي المطلوب حتى اليوم. وإن تدمير مدينة الرقة وتسويتها بالأرض وقتل الآلاف من مواطنيها كان وسيبقى واحدة من أفظع الجرائم التي لم يكن المجتمع الدولي على دراية تامة بنقاصيلها حتى وقت قريب. ونودّ أن نُلقي الضوء على هذه القضية الإنسانية والقانونية والسياسية التي لم تمنحها الدول الأعضاء ما تستحقه من أهمية ومعالجة. فالعملية العسكرية الأمريكية التي شنتها قوات ما يسمى "التحالف الدولي" غير الشرعي على مدينة الرقة السورية، في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2017، أدت إلى تدمير هذه المدينة بشكلٍ شبه كامل، وإبادة الآلاف من المدنيين من سكانها الذين دُفنت جثامينهم تحت الأنقاض.

ومما يجب التأكيد عليه بدايةً هو أن تقارير المؤسسات الرسمية الأمريكية عما جرى في الرقة كانت وستبقى كاذبةً في تناولها لحجم الكارثة، لا سيما أن البيانات التي تم تجميعها وتحليلها هي من مصادر أمريكية حكومية تُقدّم في المقام الأول وجهة نظر وزارة الدفاع الأمريكية، المسؤولة أصلاً عما شهدته مدينة الرقة وقرية الباغوز وسد الفرات وغيرها من المناطق السورية من جرائم العدوان والتدمير والاستهداف. وإن حجم الخسائر في البنية التحتية والأموال العامة والخاصة وأعداد الضحايا في صفوف المدنيين، ولا سيما في مدن الرقة وعين عرب والباغوز، تُثبت جميعها ارتكاب الولايات المتحدة وحلفائها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لقد كانت العملية العسكرية الهمجية لقوات ما يسمى "التحالف الدولي" على مدينة الرقة وأهلها قائمةً على التدمير المتعمد والممنهج للبنى التحتية والأموال العامة والخاصة في الرقة ومحيطها، وعلى حصار المدنيين واستهدافهم بشكلٍ عشوائي عبر ضرباتٍ جويةٍ ساحقة وقصفٍ صاروخي كثيف غير متناسب مع حجم الخطر، وكذلك عبر هجماتٍ أرضيةٍ شنتها ميليشيات ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية" لم تُميّز فيها بين إرهابيين من داعش، وبين مدنيين يحاولون الفرار من حصار قوات ما يسمى "التحالف الدولي" ومن الخطر المحيط بهم.

وينطبق ذات التقييم على جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات ما يسمى "التحالف الدولي" وميليشيات ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية" في قرية الباغوز بريف مدينة الزور في العامين 2018 و 2019، حيث جرى تدمير البلدة بشكلٍ كامل في جريمة حربٍ موصوفة. وتُشير هنا بشكلٍ خاص إلى المجزرة التي ارتكبتها طائرات هذا التحالف غير الشرعي بتاريخ 18 آذار/مارس 2019 ضد قافلةٍ من سكان هذه القرية الذين كانوا يحاولون النجاة بأرواحهم، والذين بلغ عددهم 80 شخصاً أو ما يزيد عن ذلك، حين ألقت طائراتٌ حربية من

طراز F-15 قنبلتين بلغ وزن الأولى 225 كيلوغراما والثانية 907 كيلوغرامات، مما أدى إلى إبادة القافلة بمن فيها من نساء وأطفال.

وأكدت مصادر أمريكية رسمية موقوفة، لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سقوط 240 ضحية من المدنيين (178 قتيلاً و 62 جريحاً) في الرقة من جراء 38 حادثة مختلفة بسبب العمليات العسكرية الأمريكية. ثم اعترفت ذات المصادر بأنه ونتيجة المقابلات الميدانية وصور الأقمار الصناعية وبيانات ضربات التحالف، فقد قُدرت منظمات غير حكومية وتقارير مستقلة عديدة سقوط 774 ضحية تم التحقق منهم في الرقة (744 قتيلاً و 30 جريحاً)، بسبب التحالف الدولي على الأرجح ومن جراء 108 حوادث. ولكن البيانات والأرقام التي توصلت إليها منظمات غير حكومية أخرى والتي وردت في تقارير منشورة، تشير إلى أن العدد الحقيقي للضحايا من المدنيين بسبب عمليات قوات التحالف الدولي في الرقة هو أكثر من 1 600 مدني. وفي مقابل ذلك كله، اعترفت ميليشيات "قوات سوريا الديمقراطية" التابعة للجيش الأمريكي بأنها انتشلت 4 118 قتيلاً من المدنيين في الرقة أثناء العملية، مقارنةً بـ 1 878 آخرين كانوا يرتدون ملابس عسكرية.

وإن أول ما يمكن استخلاصه من هذه المعلومات هو أن وزارة الدفاع الأمريكية تسعى إلى طمس حقيقة ما جرى. ففي مقابل الاعتراف بحجم الدمار المرعب الذي تسببت فيه عمليات الجيش الأمريكي في الرقة، والذي لا تستطيع القوات الأمريكية إنكاره لأنه قائمٌ على أرض الواقع حتى الآن، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية تلجأ إلى التلاعب بأرقام الضحايا، باعتبارها القوة العسكرية المسيطرة على الأرض هناك، والتي تملك القدرة على العبث في الموقع والأدلة والأرقام الخاصة بأعداد الضحايا. هذا إلى جانب ممارسة المؤسسة العسكرية الأمريكية للتدليس والتضليل في معرض التوصيف القانوني للأفعال والانتهاكات المرتكبة هناك من قبل ما يسمى "التحالف الدولي" والميليشيات الانفصالية التابعة له.

أما بخصوص الدمار الذي لحق بمدينة الرقة، فإن التقارير الرسمية الأمريكية تشير إلى أن تحليل صور الأقمار الصناعية الذي أُجري في أعقاب المعركة يعكس حقيقة أن مستوى الضرر الهيكلي في الرقة لا مثيل له في العمليات الحربية، وأنه، وفقاً لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، قد تعرّض ما يقرب من 11 000 مبنى في الرقة للدمار التام أو الضرر الكبير بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2017، وبما يعادل تدمير 40 مبنى يومياً وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ثمانية مستشفيات و 29 مسجداً وأكثر من 40 مدرسة وخمس جامعات، كما تم تدمير أنظمة الري بالمياه في المدينة. وقد أشارت تقارير أمريكية رسمية إلى أن "الأضرار الهيكلية الواسعة النطاق في الرقة قوّضت آفاق إعادة إدارة وحكم المدينة بعد انتهاء المعركة"، كما ورد في هذه التقارير أن: "الرقة تعرضت لأكبر أضرار هيكلية من حيث الكثافة، وساهم الأثر التراكمي لضربات التحالف بشكل كبير في أن يصبح 60 إلى 80 في المائة من المدينة غير صالح للسكن".

وتؤمن حكومة بلادي بأن التعامل مع ملف تدمير الرقة وقتل الآلاف من سكانها لا بد أن يتأسس على الصورة الأوسع التي لا يمكن السكوت عنها أو تجاهلها، والتي ترتبط بالسلوك النمطي للقوات الأمريكية في العمليات العسكرية العدوانية التي شنتها وتشنها في العديد من مناطق العالم ودوله. فالقوات الأمريكية لم تتخل يوماً في عملياتها العسكرية عن ممارسة القوة المفرطة غير المتوازنة ولا المتناسبة، والتضحية بالمدنيين واستهدافهم، وضرب الأهداف المدنية والبنى التحتية والأماكن العامة والخاصة بشكل متعمد، وذلك كجزء من التكتيك والعقيدة العسكرية الأمريكية.

وتؤكد حكومة بلادي أنها ستستمر في إثارة قضية ما تعرضت له مدينة الرقة وقرية الباغوز وسد الفرات وغيرها من المناطق السورية من تدمير شامل أو جزئي واستهداف متعمد للمدنيين على يد ما يسمى "قوات التحالف الدولي". كما تحتفظ حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، بحقها في تحميل جميع حكومات الدول التي انخرطت في صفوف ما يسمى "التحالف الدولي" المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية والمادية، عن الجرائم التي ارتكبتها القوات العسكرية المنخرطة في صفوف هذا التحالف غير الشرعي، وعن الخسائر والأضرار المادية التي لحقت بالمتلكات العامة والخاصة والبنى التحتية، وكذلك تعويض أهالي الضحايا من المدنيين، وتعويض الجرحى والمصابين بتشوهات وإعاقات مستدامة نتيجة العمليات العسكرية غير الشرعية التي شنتها وتشنها قوات ما يسمى "التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة في الرقة وفي أماكن متعددة من أراضي الجمهورية العربية السورية.

وفي ذات السياق، ستستمر حكومة بلادي في رصد الممارسات الأمريكية التي تُهدّد البيئة في سورية، والتمثلة في تسهيل ودعم عمليات استخراج النفط بشكل عشوائي من قبل الميليشيات الانفصالية المرتبطة بالقوات الأمريكية الغازية، هذا إلى جانب إدخال بذور قمح أمريكية فاسدة وموبوءة إلى المناطق الشمالية الشرقية وفرضها على المزارعين هناك. وإن حكومة بلادي تتهم الحكومة الأمريكية رسمياً بالارتكاب المتعمد لممارسات قد تتسبب في المستقبل القريب والبعيد بتلوث بيئي خطير في الشمال الشرقي من سورية، وهي الممارسات التي ترقى إلى أن تكون جريمة بيئية دولية وجريمة من جرائم حرب.

وأكون ممتناً في حال إصدار هاتين الرسالتين المتطابقتين كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 35 (أ) و 38 و 66 و 111 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيصل المقداد

وزير الخارجية والمغتربين